

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1999/6/Add.9
5 January 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة السابعة

١٩-٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩

تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

تقرير الأمين العام

إضافة

تنمية الموارد البشرية في الدول الجزرية الصغيرة النامية*

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	١	مقدمة
٢	١٢ - ٢	أولا - التقدم المحرز في مجال تنمية الموارد البشرية
٢	٤ - ٢	ألف - على الصعيد الوطني
٣	٥	باء - على الصعيد الإقليمي
٤	١٢ - ٦	جيم - الدعم على الصعيد الدولي
٤	٨ - ٧	١ - المساهمات الثنائية
٥	١٢ - ٩	٢ - المساهمات المتعددة الأطراف
٦	١٨ - ١٣	ثانيا - المعوقات والمشاكل في مجال تنمية الموارد البشرية
٧	٢٣ - ١٩	ثالثا - أولويات العمل
٨	٢٥ - ٢٤	رابعا - توصيات لبرنامج العمل المقبل

* أعدت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة هذا التقرير وفقا للترتيبات التي وافقت عليها اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة. وهو استكمال موجز للوثيقة E/CN.17/1998/7/Add.9، وثمره للتشاور وتبادل المعلومات بين وكالات الأمم المتحدة والوكالات الحكومية المهمة ومجموعة أخرى من المؤسسات والأفراد.

مقدمة

١ - برغم الفروق القائمة بين الدول الجزرية الصغيرة النامية بالنسبة لنصيب الفرد من الدخل القومي إلا أنها تتشارك في خصائص مهمة، إحداها قلة عدد السكان. وهذا الانخفاض في عدد السكان يسبب لها مصاعب جمّة في تنمية مواردها البشرية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية أطلقت الدول الجزرية الصغيرة النامية بدعم من المجتمع الدولي أنشطة واسعة النطاق على الصُّعد الوطني والإقليمي والدولي من أجل تنمية الموارد البشرية. ويلقي هذا التقرير الضوء على بعض تلك الأنشطة ويحدد أولويات وتدابير العمل في المستقبل.

أولا - التقدم المحرز في مجال تنمية الموارد البشرية

ألف - على الصعيد الوطني

٢ - يتباين وضع تنمية الموارد البشرية في الدول الجزرية الصغيرة النامية تباينا كبيرا. فبعضها يحرز معدلات عالية للرقم القياسي للتنمية البشرية، بينما يتخلف البعض الآخر عن ذلك^(١). إلا أن البيانات المتوافرة عن الاتجاهات السائدة في هذا المجال تدل على أن جميع هذه الدول، باستثناء دولة واحدة، حققت في السنوات الأخيرة تقدما في تنمية مواردها البشرية على المستوى الأساسي اللازم لبناء المهارات التقنية المتخصصة في الإدارة البيئية. وعلى صعيد تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية^(٢) تتركز الإجراءات الوطنية في مجملها على البناء المؤسسي في مجال التوعية البيئية، وتحقيق المشاركة المجتمعية، وإلى حد ما على تطوير المعارف التقليدية. وعلى سبيل المثال، أنشأت كوبا في عام ١٩٩٥ وزارة العلم والتكنولوجيا والبيئة، وأقامت في إطارها جهازا للبيئة ومركزا للمعلومات والتثقيف والتوعية البيئية العامة^(٣). وفي بربادوس أقيمت علاقات عمل وثيقة بين وزارة التعليم وشؤون الشباب، والمجلس الوطني للعلم والتكنولوجيا، واللجنة الوطنية للتنمية المستدامة^(٤). وفي موريشيوس، تقدم الحكومة برنامجا للتوعية البيئية من أجل زيادة الوعي بمشاكل التلوث^(٥). وفي جزر البهاما، نُقّحت المناهج الدراسية على مستويي التعليم الأساسي والثانوي لتناول الشواغل البيئية والإنمائية. وتشمل المناهج حاليا تغطية وافية لمسائل الصحة البيئية والمرافق الصحية والنظم البيئية والتدوير والاقتصاد في استخدام الطاقة وتوفير مياه الشرب النظيفة^(٦). وفي منطقة المحيط الهادئ، تقدم جامعة ساوث باسيفيك في الوقت الحاضر برنامجا متعدد التخصصات للحصول على درجة بكالوريوس العلوم في الدراسات البيئية. وفي السنوات القلائل الأخيرة، زاد عدد الطلاب المقيد في هذه البرامج زيادة كبيرة. وأسفر هذا الطلب عن وضع برامج دراسية بيئية أخرى سواء لمنح درجة علمية، أو للتحصيل بدون درجة علمية، فضلا عن وضع برامج للدراسات العليا^(٧).

٣ - وتُبذل في عدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية جهود لتعزيز البحث والتطوير وزيادة إمكانيات تكنولوجيات السكان الأصليين وممارساتهم التقليدية ولاسيما في المجالات التي يكون للمعارف التقليدية فيها

أهمية كبيرة مثل الزراعة وتدوير النفايات والتكنولوجيات الاحيائية والتشبيد. وتبذل أيضا جهود مماثلة من أجل نشر المعارف والمهارات التقليدية.

٤ - وفي بلدان مثل بربادوس وجزر البهاما وموريشيوس وسان تومي وبرينسيبي وسيشيل وبلدان عديدة أخرى، تقوم المشاركة المجتمعية بدور متزايد الأهمية في تخفيف حدة الفقر وزيادة الوعي البيئي وكفالة سبل العيش المستدام. وتشجّع المرأة على العمل في الوظائف غير التقليدية والتهيؤ لها باغتنام التسهيلات التعليمية والتدريبية المتاحة. وقد أصبحت المرأة أكثر من أي وقت مضى شريكا في عملية صنع القرار وباتت تعيّن في مناصب وزارية مهمة.

باء - على الصعيد الإقليمي

٥ - وفي مواجهة معوقات عدم كفاية القدرات، تبذل الدول الجزرية الصغيرة النامية في سعيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، جهودا شتى لتجميع مواردها عن طريق ترتيبات للتعاون الإقليمي. وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

(أ) مشروع التكيف مع تغير المناخ العالمي الجاري تنفيذه في منطقة البحر الكاريبي، من أجل تقديم المساعدة لأحد عشر بلدا في مجال تعزيز القدرات الإقليمية على رصد وتحليل ديناميات واتجاهات مستوى البحر. ويركز المشروع على بناء قدرات المؤسسات الوطنية والإقليمية في تنفيذ تدابير محددة، وإدارة أنظمة المعلومات، وإجراء بحوث ورصد بارامترات منتقاة، وتحليل البيانات وإدارة عملية التأهب للتكيف^(٨)؛

(ب) مشروع مساعدة جزر المحيط الهادئ في مجال تغير المناخ عن طريق برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ ولجنة العلوم الأرضية التطبيقية لجنوب المحيط الهادئ وجامعة ساوث باسيفيك ومؤسسات أخرى. وقد أجرى برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ دراسات لتقييم تأثير تغير المناخ في ١٢ دولة جزرية صغيرة نامية في المحيط الهادئ، وساعدت لجنة العلوم الأرضية التطبيقية لجنوب المحيط الهادئ فيجي وكيريباتي في إجراء دراسات عن سرعة التأثر بعوامل التعرية، وعقدت حلقات دراسية عن رصد السواحل في توفالو وكيريباتي وساموا الغربية^(٩)؛

(ج) وفي منطقة البحر الكاريبي، تقدم منظمة دول شرق البحر الكاريبي صورا مختلفة من الدعم إلى الدول الأعضاء من أجل تخفيف معوقات نقص قدرات الموارد البشرية، بما في ذلك تقديم مساعدة تقنية في مجال إدارة البيئة، وموارد مالية لأغراض التدريب، ومعلومات تقنية عن إدارة الموارد الطبيعية، وإعداد موجزات عن السياسات العامة؛

(د) وبدأ أيضا تعاون إقليمي في مجالات إدارة النفايات، والموارد الساحلية والبحرية، وفي مجال السياحة. وفي مجال النفايات الخطرة والنفايات الناتجة عن السفن، نُظمت حلقات عمل تدريبية في منطقتي جنوب المحيط الهادئ والكاريبي لزيادة الوعي وتدعيم القدرات الوطنية؛

(هـ) وفي منطقة المحيط الهادئ، يقدم برنامج البيئة الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ مختلف أشكال المساعدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، وينفذ في جزر مختارة أنشطة تدريب في مجال القانون البيئي في إطار برامج بناء القدرات لجدول أعمال القرن ٢١، وقام البرنامج أيضا بالتخطيط لعقد حلقة عمل عن المعاهدات والاتفاقيات البيئية تشمل جميع البلدان الجزرية في المحيط الهادئ.

جيم - الدعم على الصعيد الدولي

٦ - يقدم المجتمع الدولي دعمه إما عن طريق تمويل المشاريع أو بتقديم المساعدة التقنية. وتغطي هذه المشاريع نطاقا واسعا يشمل الرعاية الصحية والتعليم والتدريب على اكتساب الخبرات الفنية في ميادين محددة، كالتجارة وإدارة المناطق الساحلية والنقل البحري. ويرد أدناه بيان موجز لبعض هذه الأنشطة.

١ - المساهمات الثنائية

٧ - تشير المعلومات الواردة من المانحين الثنائيين إلى أنهم ينظرون إلى تنمية الموارد البشرية كأحد مجالات الدعم الخارجي الرئيسية. وتجذب مشاريع التعليم والرعاية الصحية قدرا كبيرا من الموارد، وينصب عدد كبير منها على تدريب المعلمين ورفع مستوى الخدمات التعليمية، وفيها التعليم عن بُعد، وتعزيز الصحة العامة. وعلى سبيل المثال، خصصت اليابان خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٨ مبلغ ٥٧,٨ مليون دولار لعدة مشاريع في دول المحيط الهادئ الجزرية الصغيرة النامية تستهدف الارتفاع بمستوى الخدمات التعليمية والتوسع فيها. وقدمت لكسمبرغ، مع مانحين آخرين، أموالا لمشاريع تستهدف دعم خدمات الصحة العامة وتعزيز الرعاية الصحية الأولية.

٨ - واتجه بعض المانحين الثنائيين أيضا إلى التركيز على المجموعات الرئيسية للسكان، ولا سيما المرأة، والتركيز أيضا على النقابات. وخلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٨ خصصت نيوزيلندا على سبيل المثال ٢٣,٦ مليون دولار لمشاريع مختلفة في دول جنوب المحيط الهادئ الجزرية الصغيرة النامية لمساعدتها في مجالي التدريب المجتمعي والعمالة وتعزيز المنظمات النسوية غير الحكومية وتشجيع تنمية القطاع الخاص. وقدمت النمسا وفنلندا والنرويج، مع دول أخرى، أموالا إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية للقضاء على الأمية في المجموعات العرقية ودعم مشاركة المرأة وتعزيز أنشطة النقابات.

٢ - المساهمات المتعددة الأطراف

٩ - وقدمت المنظمات العاملة في إطار منظومة الأمم المتحدة دعماً تمويلياً ومساعدة تقنية إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجالات مختلفة لتنمية الموارد البشرية. وعلى سبيل المثال، قدم كل من منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والبنك الدولي أموالاً لمشاريع في هذه الدول تتصل برعاية صحة الأمومة والطفولة. وتولت منظمة الصحة العالمية تنظيم عدة اجتماعات وحلقات عمل في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ لمناقشة القضايا المتصلة بالصحة والبيئة. وقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة تدريباً لمشاركين من الدول الجزرية في مجالات إدارة السواحل ومياه الشرب والموارد البحرية. وأسهمت هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمنظمة البحرية الدولية في تقديم تدريب متخصص لموظفين فنيين من الدول الجزرية في مجالات اختصاصاتهم.

١٠ - وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عن طريق صندوق برامج بناء القدرات لجدول أعمال القرن ٢١ التابع له، دعمه إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ ومنطقة البحر الكاريبي لتعزيز قدراتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وحقت مشاريع بناء القدرات لجدول أعمال القرن ٢١ أثراً صغيراً في الدول الجزرية لمنطقة المحيط الهادئ ولكنه أثر ملموس بالنسبة لزيادة التوعية وتعزيز القدرات المؤسسية في عدد من بلدان هذه المنطقة. أما في منطقة البحر الكاريبي فأسفرت مشاريع قدرات جدول أعمال القرن ٢١ عن نشوء عدد من المبادرات في البلدان المشاركة شملت إنشاء مجالس للتنمية المستدامة واستهلال عمليات ذات قواعد عريضة للمشاركة تتعلق بصياغة وتنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة.

١١ - ووضعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عدداً من المشاريع المهمة تركّز على الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقتيهما. وعقدت اللجنتان دورات تدريبية لمشاركين من هذه الدول من مختلف الميادين التقنية والمجالات ذات الصلة المباشرة بتنمية الموارد البشرية مثل، التوعية البيئية، والسكان والتنمية، ودور المرأة في عملية التنمية.

١٢ - وتتيح أمانة الكمنولث العديد من فرص التدريب لبلدان منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ ولغيرهما من البلدان الجزرية تتعلق بالمرأة وإدارة الموارد الطبيعية؛ وتنمية مشاريع الأعمال الحرة للمرأة؛ والرعاية الصحية الأولية والتحصين؛ ونقل التكنولوجيا السليمة بيئياً والمعلومات التكنولوجية.

ثانيا - المعوقات والمشاكل في مجال تنمية الموارد البشرية

١٣ - بالرغم من الإجراءات الوطنية والدعم الدولي المبذولين في مجال تنمية الموارد البشرية، تتعطل هذه التنمية من جراء قلة الموارد المالية والخدمات التدريبية على الصعيد الوطني. ويتعرض أيضا الدعم الذي تقدمه المنظمات الدولية للتعويق في بعض الأحيان نتيجة لعدم كفاية الأموال.

١٤ - وتمثل قلة الموارد المالية العقبة الرئيسية الأهم. فعلاوة على الاحتياجات العامة لهذه الدول في مجالي التعليم والرعاية الصحية، فإنها تحتاج أيضا إلى خبرات متخصصة في الإدارة البيئية في عديد من المجالات. وفي حين ينعقد الإجماع على أهمية تنمية الموارد البشرية ويجري تحويل الموارد إلى هذا المجال، تعجز الموارد المتاحة ببساطة عن الإيفاء بالاحتياجات العاجلة.

١٥ - ولا يزال نقص قدرات الموارد البشرية، بين أشياء أخرى، يعرقل إحراز التقدم في تحقيق التنمية المستدامة. ومثال لذلك، أن حكومة بربادوس حددت الأعباء الواقعة على الموارد البشرية والمؤسسية الوطنية باعتبارها عائقا أمام جهودها الرامية إلى تنفيذ السياسات والبرامج المتصلة بقضايا التجارة والبيئة^(٤). وأشارت حكومة جزر البهاما إلى افتقارها إلى الموارد البشرية والمالية اللازمة للتوسع في الاستخدام لمواردها الطبيعية وتنميته^(٥). وفي سيشيل أشار إلى أن عدم وجود أشخاص على قدر كاف من التدريب يشكل عاملا رئيسيا معوقا للإدارة الفعالة للمنتزهات الوطنية^(٦). وفي هايتي، لا يوجد علماء أو مهندسون متفرغون من البحوث في مجال البيئة والتنمية^(٧).

١٦ - وفي عديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية تؤدي قلة الموارد إلى تقليص فرص التدريب. وفي الوقت الذي تكافح فيه هذه الدول لمواكبة العولمة، التي تفرض بدورها مطالب جديدة في مجال الموارد البشرية، يؤدي نقص فرص التدريب إلى إعاقة توفير المهارات الجديدة ويضع القدرات الحالية، المحدودة أصلا، تحت ضغوط أشد. ويرى عدد من الدول الجزرية في مسألة نقص فرص التدريب عنق الزجاجة الأهم فيما يتعلق ببناء القدرات الوطنية وصيانتها. ولا تقل الانعكاسات المترتبة على قلة الموارد في خطورتها بالنسبة للمشاريع الإقليمية. فالمنظمات الإقليمية لا تستطيع عادة أن تلتزم بتقديم التدريب الذي تمس إليه الحاجة في عديد من البلدان. فالمطالب لا حصر لها؛ والموارد الموجودة تحت تصرفها ضئيلة. وينبغي أن يقوم عديد من المنظمات الإقليمية بتعزيز موارده البشرية هو ذاته قبل أن يتمكن من المشاركة الفعالة في تنمية الموارد البشرية للدول الأعضاء.

١٧ - وفي محيط الدول الجزرية الصغيرة النامية يتزايد إدراك الحكومات بحاجتها إلى إقامة آليات فعالة للتنسيق. ومن المعتاد أن تتشارك عدة وزارات في عملية بناء القدرات مما يسفر عن ازدواجية في الجهود لا مهرب منها. ويقر بعض هذه الحكومات بتعدد الوكالات التي تتعامل مع موضوع التنمية المستدامة، وبأن ثمة حاجة ملحة لتعزيز التنسيق على صعيد السياسات والعمليات.

١٨ - كذلك، يتعيّن أن تتصدى الحكومات لقضية الاحتفاظ بالقوة العاملة المدربة. فالتقارير الوطنية تشير إلى اتجاه القوة العاملة المدربة إلى الهجرة عادة، مما يتسبب في نشوء احتياجات جديدة للتدريب. ورغم عدم توفر بيانات منتظمة عن دورانات القوة العاملة المدربة، مما يصعب قياس حجمها، فإن المشكلة تتسم بخطورتها من حيث الحجم في بعض القطاعات مثل قطاع تكنولوجيا المعلومات. وثمة حاجة بيّنة لأن تضع الحكومات حوافز من أجل الإبقاء على القوة العاملة المدربة، واجتذاب رعاياها من أصحاب الخبرات المتخصصة العاملين في الخارج.

ثالثا - أولويات العمل

١٩ - نظرا إلى العقبات الديمغرافية التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية فإنها تحتاج إلى إيجاد قوة عاملة على قدر عال من التعليم والقدرة على التكيف والوعي البيئي، باعتبار ذلك دعامة أساسية للتنمية الوطنية المستدامة. وينبغي للحكومات أن تواصل إعطاء أولوية لتنمية الموارد البشرية في جميع أبعادها، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم الأساسي والتوعية البيئية والتدريب التقني وإدارة الموارد في مجالات محددة. وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية التي حققت معدلات قيد مرتفعة في مستويي التعليم الابتدائي والثانوي، يتعيّن عليها زيادة جهودها لتطوير التعليم العالي، بما في ذلك في الميادين المخصصة لإدارة الموارد الطبيعية والبيئية. وبنفس القدر من الأهمية، يتعيّن على الحكومات أن تهئّ الأحوال، موظفة في ذلك أيضا الآليات الإقليمية، للإبقاء على القوة العاملة الماهرة تقنيا واجتذاب الخبرات الموجودة فيما وراء البحار.

٢٠ - ويتعيّن أن تبقى أيضا كأولوية عالية مسألة تعبئة الموارد لأغراض التنمية البشرية، وعلى الحكومات أن تبحث عن مصادر التمويل الداخلية باستخدام الأدوات الاقتصادية مثل فرض الضرائب البيئية المناسبة، وعليها أيضا أن تخصص الموارد الكافية للتعليم والتدريب. وعلى المجتمع الدولي بدوره أن يبقى على الأولوية التي يعطيها لتنمية الموارد البشرية في هذه الدول عن طريق تحويل مزيد من الموارد من أجل القضاء على الفقر وكفالة الرعاية الصحية والتعليم والمشاركة المجتمعية والتدريب.

٢١ - وينبغي أن يجري التصدي على أعلى مستوى سياسي لأهمية تنسيق جهود تنمية الموارد البشرية. فلا بد من وجود آليات تسهل تبادل المعلومات لكي يصبح جميع أصحاب المصلحة واعين بالمستوى الحالي للمهارات والفرص المحددة، وبالاحتياجات اللازمة منها في المستقبل. ولا بد من بذل جهود متجددة لتأمين التعاون والتنسيق فيما بين الوزارات والسلطات المحلية والوطنية والمانحين. ويتعيّن بذل كل جهد ممكن لبيان فرص العمل المترابط لتحقيق الوفورات. ويتعيّن تعزيز التعليم من بعد واستخدام شبكة الانترنت والتوسع فيهما. ويتعيّن أيضا إقامة آليات فعالة من حيث التكلفة لتبادل المعلومات والخبرات فيما بين البلدان وفي داخلها، أو تعزيز القوائم منها، من أجل استخلاص كامل الدروس المستفادة من التجارب السابقة.

٢٢ - ولا بد أن تزيد هذه الدول تعاونها الإقليمي لأغراض تنمية الموارد البشرية، وأن تزيد فعاليته من خلال التحديد المنتظم للاحتياجات المطلوبة من المهارات المحددة، وأن تزيد كفاءة استخدام الموارد الإقليمية بتحسين التنسيق.

٢٣ - وينبغي على كيانات منظومة الأمم المتحدة أن تضاعف دعمها لهذه الدول عن طريق زيادة أنشطتها التنفيذية في مجال التدريب التقني. وينبغي لها أن تولي الأولوية في منح التمويل وتقديم المساعدة التقنية للمجالات التي يقل فيها نسبيا توفر القدرات المحلية.

رابعاً - توصيات لبرنامج العمل المقبل

٢٤ - قد ترغب اللجنة في دعوة حكومات الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى تضمين التقارير الوطنية التي تقدمها إلى اللجنة فرعاً عن حالة الاحتياجات من الموارد البشرية في هذه الدول، مشفوعة بإشارة إلى القطاعات المعنية المحددة حتى تسهل نظر اللجنة في المسائل ذات الصلة.

٢٥ - ويمكن للجنة أن تدعو المانحين الثنائيين إلى استكمال المعلومات السنوية المتعلقة بالموارد المالية المخصصة لتنمية الموارد البشرية في القطاعات المحددة، حتى يمكن مساعدة اللجنة في رصد مدى ملائمة الموارد ومستويات تدفقها إلى هذا المجال المهم.

الحواشي

(١) انظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٨، (نيويورك، مطبعة أكسفورد، ١٩٩٨)، مؤشرات التنمية البشرية، الجدول ٥.

(٢) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/ مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18، والتصويبات)، الفصل الأول، القرار ٨، المرفق الثاني.

(٣) انظر: كوبا: نبذة قطرية (E/CN.17/1997/Misc. 67).

(٤) انظر: بربادوس: نبذة قطرية (E/CN.17/1997/Misc. 57).

(٥) انظر: موريشيوس: نبذة قطرية (E/CN.17/1997/Misc. 4).

(٦) انظر: جزر البهاما: نبذة قطرية (E/CN.17/1997/Misc. 66).

(٧) انظر: تقرير لجنة التنمية المستدامة بشأن الأنشطة الرامية إلى تنفيذ برنامج عمل بربادوس لمنطقة المحيط الهادئ، الذي أعده برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ بالاشتراك مع مركز عمليات المحيط الهادئ التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وبمساعدة مالية من حكومتي استراليا ونيوزيلندا.

(٨) مرفق البيئة العالمية، تقرير العمليات الفصلي، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

(٩) مرفق البيئة العالمية، تقرير العمليات الفصلي، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦؛ وتقرير لجنة التنمية المستدامة بشأن الأنشطة الرامية إلى تنفيذ برنامج عمل بربادوس لمنطقة المحيط الهادئ، الذي أعده برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ بالاشتراك مع مركز عمليات المحيط الهادئ التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

(١٠) انظر: التقرير المعنون "تحقيق التنمية المستدامة: خطة للإدارة البيئية في سيشيل للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠"، من إعداد حكومة سيشيل بمشورة ومساعدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي.

(١١) انظر: هايتي: نبذة قطرية (E/CN.17/1997/Misc.36).

— — — — —